

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

طريقة أخرى مُستجدة لتبیان الاستحالة

و عقیب ما ناقش المحقق الاصفهانی کافة الاستحالات المحتملة ضمن الكفاية، فقد رسم بنفسه وجهاً آخر للاستحالة - مغایراً لاستحالة مقام الفعلية و الامثال - بحيث قد شرح أن اتخاذ «القصد ضمن المتعلق» سيَنْتُج من وجوده عدمه، و ذلك وفقاً للتنقیح التالي: [1]

«نعم لازم التقييد بداعي الأمر محذور آخر: و هو «لزوم عدمه من وجوده» و ذلك لأن أخذ الإتيان بداعي الأمر في متعلق الأمر يقتضي اختصاص ما عداه (القصد) بالأمر (فبقيّة الأجزاء ستَحْظى بالأمر فحسب دون القصد) لما سمعت من أن الأمر لا يدعوا إلا إلى ما تعلق به (أي الصلاة) و هو مساوق لعدم أخذه (الداعي) فيه (المتعلق إذ الأمر لا يدعوا إلا لمتعلقه الصّلاتي بنفسها و لم يلاحظ القصد فإنّ الأمر لا يدعوا إلى دواعيها إطلاقاً، فلو تعلق الأمر بالمجموع - حتى القصد - لاستتبع من وجود القصد عدمه إذ لا يدعوا الأمر إلى القصد) إذ لا معنى لأخذه فيه إلا تعلق الأمر بالمجموع من الصلاة و الإتيان بداعي الأمر (فلو اتخذنا القصد) فيلزم من أخذه فيه عدم أخذه فيه، و ما يلزم من وجوده عدمه، محال (بينما المحقق التائيني قد رسم محذور الجعل عبر «تقديم الشيء على نفسه»)

و من الواضح أن عبارته - قدس سره - هنا[2] غير منطبقة على بيان هذا المحذور (أي لزوم العدم من وجوده) و إلا لكان المناسب أن يقال: لا يكاد يمكن «الأمر» بإتيانها بقصد امثال أمرها، لأنّه لا يمكن «إتيانها» بقصد امثال أمره (كما صرّح به الكفاية حيث قد تحدّث ظاهراً حول استحالة الامثال لا الإنساء و الأمر).

نعم هذا المحذور - أيضاً - (أي الدور في الجعل) إنما يرد إذا أخذ «الإتيان» بداعي الأمر بنحو الجزئية، أو بنحو القيدية (لا بعنوان الشرط حيث لا يتولّد المحذور حينئذ) فإنّ لازم نفس هذا الجزء أو القيد (القصد) تعلقُ الأمر بذات الصلاة (بلا أمر بأجزاءها) و لازم جعل الأمر داعياً إلى المجموع أو إلى المقيد - بما هو مقيد - عدم تعلق الأمر ببعض الأجزاء بالأسر أو بذات المقيد. (إذ لو اعتبرنا القصد قياداً داخلياً ثم صببنا الأمر على المجموع فقط لانعدم اعتبار القصد في ذات الصلاة فسيَنْتُج من وجوده العدم، بينما لو اعتبرناه شرطاً خارجياً لما أنجب المحذور الدورى لدى الإنساء).

بيد أنّ المحقق الاصفهانی قد عالج هذه الاستحالة أيضاً قائلاً:

و أما إذا تعلق الأمر بذات المقيد - أي بهذا الصنف من نوع الصلاة و ذات هذه الحصة من حصص طبّيعي الصلاة (التي مع شرط القصد) - فلا محذور من هذه الجهة أيضاً لفرض عدم أخذ قصد القربة فيه (لأنّه شرط خارجي) و إن كان هذه الحصة خارجاً لا تتحقّق إلا مقرونة بقصد القربة، فنفس قصر الأمر على هذه الحصة (المقيّدة) كاف في لزوم القربة (بلا حدوث دور أساساً) و حيث إنّ ذات الحصة غير موقوفة على الأمر، بل ملزمة له (للأمر) على الفرض، فلا ينبغى القدرة[3] عليها من قبل الأمر بها، بل حالها

حال سائر الواجبات - كما سيجيء إن شاء الله تعالى - مع أن إشكال القدرة مندفع - أيضاً - بما تقدم [4] وما سيأتي [5].

استراتيجية المحقق الخوئي لمعالجة الاستحالات الخمس

لقد لملأ المحقق الخوئي المحاذير الخمسة: بدءاً من محاذير المحقق التائيني الثلاثة واثنين من المحقق الاصفهاني، فنظمها بأسرها ثم باشر إجابتها عبر نكتة فاردة فحسب، قائلاً: [6]

«ولكن تندفع تلك الوجوه بأجمعها ببيان نكتة واحدة:

و تفصيل ذلك قد تقدم في صدر المبحث ان الواجب على قسمين:

1. تعبدى و هو ما يعتبر فيه قصد القرية فلا يصح بدونه.

2. وتوصلى و هو ما لا يعتبر فيه قصد القرية فيصح بدونه. هذا من ناحية.

و من ناحية أخرى يمكن تصوير الواجب التعبدى على أنحاء:

- الأول: ان يكون تعبدياً بكافة اجزائه و شرائطه.

- الثاني: ان يكون تعبدياً بجزائه مع بعض شرائطه.

- الثالث: ان يكون تعبدياً ببعض اجزائه دون بعضها الآخر (أي هناك جزء توصلى كالقصد).

Ø اما النحو الأول فالظاهر انه لا مصدق له خارجاً و لا يتعدى عن مرحلة التصور إلى الواقع الموضوعي.

Ø و اما النحو الثاني فهو واقع كثيراً في الخارج، حيث ان أغلب العبادات الواقعية في الشريعة المقدسة الإسلامية من هذا النحو منها الصلاة مثلاً، فان اجزائها بأجمعها اجزاء عبادية. و اما شرائطها فجملة كثيرة منها غير عبادية، و ذلك كطهارة البدن و الثياب و استقبال القبلة و ما شاكل ذلك، فانها رغم كونها شرائط للصلاحة تكون توصيلية و تسقط عن المكلف بدون قصد التقرب. نعم الطهارة الثلاث خاصة (بمفردها) تعبدية فلا يصح بدونه (القصد) وأضف إلى ذلك ان تقييد الصلاة بتلك القيود أيضاً لا يكون عبادياً فلو صلى المكلف غافلا عن طهارة ثوبه أو بدنه ثم انكشف كونه طاهرا صحت صلاته مع ان المكلف غير قادر للتقييد فضلا عن قصد التقرب به فلو كان أمراً عبادياً لوقع فاسداً، لانتفاء القرابة به، بل الأمر (بالصلاحة) في التقييد بالطهارات الثلاث أيضاً كذلك (صحيح) و من هنا لو صلى غافلا عن الطهارة الحديثة ثم بان انه كان واجداً لها صحت صلاته، مع انه غير قادر للتقييد بها فضلاً عن إتيانه بقصد القرابة، هذا ظاهر.

Ø و اما النحو الثالث و هو ما يكون بعض اجزائه تعبدياً و بعضها الآخر توصيلياً فهو امر ممكناً في نفسه و لا مانع منه، الا اننا لم نجد لذلك مصداقاً في الواجبات التعبدية الأولية كالصلوة و الصوم و ما شاكلها، حيث انها واجبات تعبدية بكافة اجزائها. و لكن يمكن فرض وجوده في الواجبات العرضية، و ذلك كما إذا افترضنا ان واحداً مثلاً نذر بصيغة شرعية الصلاحة مع إعطاء درهم بغير على نحو العموم المجموعي بحيث يكون المجموع بما هو المجموع واجباً و كان كل منهما جزء الواجب، فعندها بطبعية الحال يكون مثل هذا الواجب مركباً من جزئين: أحدهما: تعبدى و هو الصلاة. و ثانيةهما توصلي و هو إعطاء الدرهم. و كذلك

يمكن وجوب مثل هذا المركب بعده أو يمين أو شرط في ضمن عقد أو نحو ذلك. فالنتيجة أنه لا مانع من الالتزام بهذا القسم من الواجب التبعدي إذا ساعدنا الدليل عليه. هذا من ناحية.

و من ناحية أخرى ان الأمر المتعلق بالمركب من عدة أمور فبطبيعة الحال ينحل بحسب التحليل إلى الأمر باجزائه و ينبع على المجموع فيكون كل جزء منه متعلقاً لأمر ضمني و مأموراً به بذلك الأمر الضمني مثلاً، الأمر المتعلق بالصلة ينحل بحسب الواقع إلى الأمر بكل جزء منها و يكون لكل منها حصة منه المعتبر عنها بالأمر الضمني، و مرد ذلك إلى انحلال الأمر الاستقلالي، إلى عدة أوامر ضمنية حسب تعدد الأجزاء.

ولكن هذا الأمر الضمني الثابت للجزاء لم يثبت لها على نحو الإطلاق (الاستقلالي) مثلاً الأمر الضمني المتعلق بالتكبيرة لم يتعلق بها على نحو الإطلاق، بل تعلق بحصة خاصة منها و هي ما كانت مسبوقة بالقراءة، و كذا الأمر الضمني المتعلق بالقراءة فانه إنما تعلق بحصة خاصة منها و هي ما كانت مسبوقة بالركوع و ملحوقة بالتكبيرة، و كذلك الحال في الركوع و السجود و نحوهما و على ضوء ذلك يتربت أن المكلف لا يمكن من الإتيان بالتكبيرة مثلاً بقصد أمرها بدون قصد الإتيان بالجزاء الباقي، كما لا يمكن من الإتيان بركعة مثلاً بدون قصد الإتيان ببقية الركعات.

و ان شئت قلت: ان الأمر الضمني المتعلق بالجزاء يتشعب من الأمر بالكل، و ليس أمراً مستقلاً في مقابلة، و لذا لا يعقل بقائه مع انتفاءه. و من المعلوم ان الأمر المتعلق بالكل يدعو المكلف إلى الإتيان بجميع الأجزاء لا إلى الإتيان بجزء منها مطلقاً و لو لم يأت بالجزاء الباقي، هذا إذا كان الواجب مركباً من جزئين أو أزيد و كان كل جزء أجنبياً عن غيره وجوداً و في عرض الآخر.

و أما إذا كان الواجب مركباً من الفعل الخارجي و قصد أمره الضمني كالتكبيرة مثلاً، إذا افترضنا ان الشارع أمر بها مع قصد أمرها الضمني فلا إشكال في تحقيـق الواجب بكل جزئيه و سقوطـ أمره إذا أتـى المـكلف به بقصدـ أمرـهـ كذلكـ،ـاماـ الفـعلـ الخـارـجيـ فـواضحـ،ـلـفـرـضـ أـتـىـ بـهـ بـقـصـدـ الـامـتـالـ،ـ وـأـمـاـ قـصـدـ الـأـمـرـ فـائـضاـ كـذـلـكـ،ـلـأـنـ تـحـقـقـهـ وـسـقـوـطـ اـمـرـهـ لـأـنـ يـحـتـاجـ إـلـىـ قـصـدـ اـمـتـالـهـ،ـلـفـرـضـ أـنـهـ توـصـلـيـ (ـوـفـقـاـ لـتـصـيـصـ الـمـحـقـقـ الـعـرـاقـيـ أـيـضاـ وـدـرـءـاـ لـتـسـلـسـلـ)

و بكلمة أخرى ان الواجب في مثل الفرض مركب من جزء خارجي و جزء ذهني و هو قصد الأمر و قد تقدم ان الأمر المتعلق بالمركب ينحل إلى الأمر بكل جزء منه، و عليه فكل من الجزء الخارجي و الجزء الذهني متعلق للأمر الضمني غايته ان الأمر الضمني المتعلق بالجزء الخارجي تبعدي فيحتاج سقوطـهـ إلىـ قـصـدـ اـمـتـالـهـ،ـ وـأـمـاـ قـصـدـ الـأـمـرـ الضـمـنـيـ المـتـعـلـقـ بـالـجـزـءـ الـذـهـنـيـ (ـكـالـقـصـدـ)ـ توـصـلـيـ فـلاـ يـحـتـاجـ سـقـوـطـهـ إـلـىـ قـصـدـ اـمـتـالـهــ.ـهـذـاـ مـنـ نـاحـيـةـ.

و من ناحية أخرى قد سبق انه لا محدود في ان يكون الواجب مركباً من جزء تبعدي و جزء توـصـلـيـ (ـكـالـقـصـدـ).

فالنتيجة على ضوء هاتين الناحيتين هي انه لا مانع من أن يكون مثل الصلة أو ما شاكلها مركباً من هذه الأجزاء الخارجية مع قصد أمرها الضمني (الطولي) و عليه فبطبيعة الحال، الأمر المتعلق بها ينحل إلى الأمر بتلك الأجزاء و بقصدـ أمرـهاـ كذلكـ،ـفيـكونـ كلـمنـهـ مـتـعـلـقاـ لـأـمـرـ ضـمـنـيـ،ـفـعـنـدـئـذـ إـذـ أـتـىـ المـكـلـفـ بـهـ بـقـصـدـ اـمـرـهـ الضـمـنـيـ فـقـدـ تـحـقـقـ الـوـاجـبـ وـسـقـطـ.

و قد عرفت ان الأمر الضمني المتعلق «بقصد الأمر» توـصـلـيـ،ـفـلاـ يـتـوقـفـ سـقـوـطـهـ عـلـىـ الإـتـيـانـ بـهـ بـقـصـدـ اـمـتـالـهـ (ـوـلـهـذـاـ يـعـدـ القـصـدـ توـصـلـيـاـ وـإـلـاـ لـتـسـلـسـلـ)ـ وـمـنـهـ يـفـتـرـقـ هـذـاـ جـزـءـ وـهـ قـصـدـ الـأـمـرـ عـنـ غـيرـهـ مـنـ الـأـجـزـاءـ الـخـارـجـيـةـ،ـفـانـ قـصـدـ الـأـمـرـ الضـمـنـيـ فـيـ المـقـامـ مـحـقـقـ لـتـامـمـيـةـ الـمـرـكـبـ فـلاـ حـالـةـ مـنـتـظـرـةـ لـهـ بـعـدـ ذـلـكـ (ـأـيـ إـنـاـ أـغـنـيـاءـ عـنـ إـحـدـاثـ قـصـدـ آخـرـ عـقـيـبـ قـصـدـ الـأـمـرـ فـإـنـ الـمـرـكـبـ قدـ تـحـقـقـ خـارـجـاـ مـعـ القـصـدـ تـامـاـ،ـفـلـاـ تـنـورـطـ فـيـ تـسـلـسـلـ قـصـدـ اـمـتـالـهـ (ـأـنـهـ توـصـلـيـ)ـ وـهـذـاـ بـخـالـفـ غـيرـهـ مـنـ الـأـجـزـاءـ الـخـارـجـيـةـ،ـفـانـهـ لـاـ يـمـكـنـ الإـتـيـانـ بـجـزـءـ بـقـصـدـ اـمـرـهـ إـلـاـ مـعـ قـصـدـ الإـتـيـانـ بـبـقـيـةـ اـجـزـاءـ الـمـرـكـبـ أـيـضاـ بـدـاعـيـ اـمـتـالـهـ،ـمـثـلاـ،ـلـاـ يـمـكـنـ الإـتـيـانـ بـالـتـكـبـيرـ

بقصد امرها الا مع قصد الإتيان ببقية اجزاء الصلاة أيضاً بداعي امثال امرها و الا لكان الإتيان بها كذلك (بلا إتيان البقية) تشريعاً محراً، لفرض عدم الأمر بها الا مرتبطة ببقية الاجزاء ثبوتاً و سقوطاً (و لهذا لا ندعى أن الصلاة قد توقفت على القصد الضمني المتوقف على قصد آخر كي ندور ضمن الدور).

إلى هنا قد انتهينا إلى هذه النتيجة و هي ان توهם استحالة أخذ قصد الأمر في متعلقه يقوم على أساس أحد امرتين:

- الأول: أخذ الأمر مفروض الوجود في مقام الجعل والإنشاء، ولكن قد تقدم نقه بشكل موسّع (إذ دليل «افتراض وجود المتعلق» إما العقلاء أو العقل، بينما لم يتوفّر أيٌّ منها فلا داعي لافتراض وجود «قصد الأمر» كي يتقدّم الشيء على نفسه زعمًا من المحقق الثاني).

- الثاني: أن يكون المأمور في متعلقه قصد الأمر «الاستقلالي» بمعنى ان يكون الواجب مركباً من الفعل الخارجي وقصد الأمر كذلك (الاستقلالي) وهذا غير معقول، وذلك لأن الفعل الخارجي (كالقصد) مع فرض كونه جزء الواجب لا يعقل له الأمر الاستقلالي، ليكون الأمر متعلقاً به مع قصد ذاك الأمر له (كي يدوران معاً) ضرورة ان الأمر المتعلق به (القصد) في هذا الفرض لا يمكن الا الأمر الضمني ففرض الأمر الاستقلالي له خلف، يعني يلزم من فرض تركب الواجب عدمه.

ولكن قد عرفت مما ذكرناه انه لا واقع موضوعي لهذا التوهם أصلاً حيث إن المأمور في متعلقه على ما بيناه هو قصد الأمر الضمني المتعلق به (لا الاستقلالي) و لا مانع من أن يكون الواجب مركباً منها، غاية ما يمكن أن يقال: ان لازم ذلك هو ان يكون أحد الأمرين الضمنيين متأخراً عن الآخر رتبة، فان الأمر الضمني المتعلق بالفعل المزبور (الحصة الخاصة المقيدة) مقدم رتبة عن الأمر الضمني المتعلق بقصده (فقد قصد الأمر متاخر رتبة) و هذا لا محظوظ فيه أصلاً بعد القول بالانحلال.

[1] اصفهانی محمد حسین. نهاية الدرایة في شرح الكفاية. 1. Vol. 327 مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[2] حيث تحدث قائلًا: و ذلك لاستحالة أخذ ما (أي قصد الامتثال) لا يكاد يتأتى إلا من قبل الأمر بشيء (كالصلاة، فلا يؤخذ قصدها) في متعلق ذاك الأمر مطلقاً شرطاً أو شطراً فما لم تكن نفس الصلاة متعلقة للأمر لا يكاد يمكن إتيانها بقصد امثال امرها (المترفع على الصلاة).» (كتاب الأصول طبعة آل البيت ص 72)

[3] قولنا: (فلا ينبغي القدرة.. الخ) نعم لا ينبغي بلا واسطة، و اما مع الواسطة فلا، و ذلك لأن ذات الحصة معلومة لقصد الأمر فترشح الأمر الغيرى إليه، مع انه لا قدرة على هذه المقدمة المنحصرة إلا من قبل الأمر، فيتوقف الأمر على القدرة على متعلقه بواسطة المقدمة المنحصرة، توقف المشروع على شرطه، و يتوقف القدرة على المقدمة على الأمر بذاتها توقف المسبب على سببه، و الجواب ما في الحاشية الآتية (منه عفي عنه).

[4] التعليقة: ١٦٧، عند قوله: و لا يخفى عليك.

[5] في التعليقة الآتية: ١٦٩.

[6] خوئي أبوالقاسم. محاضرات في أصول الفقه (الخوئي). 2. ص 164-167 قم - ايران: انصاريان.